Document: EB/2017/121/R.7
Agenda: 5(a)(ii)
Date: 12 September 2017
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# محاضر الدورة الثامنة والتسعين للجنة التقييم

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Oscar A. Garcia**
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

**William Skinner**
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

**للعلم**

# محاضر الدورة الثامنة والتسعين للجنة التقييم

1- تغطّي محاضر الدورة الثامنة والتسعين للجنة التقييم التي عُقدت في 5 سبتمبر/أيلول 2017 مداولات اللجنة خلال الدورة.

2- سيتم تشاطر هذه المحاضر كما وافقت عليها لجنة التقييم مع المجلس التنفيذي، وستشكل هذه المحاضر أساس التقرير الشفهي الذي سيدلي به رئيس اللجنة أمام المجلس التنفيذي.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة**

3- رحب رئيس اللجنة، السيد Rishikesh Singh من الهند، بالمشاركين في الدورة.

4- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا، وغانا، وإندونيسيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، وسويسرا. كما حضرها ممثلون عن الصين والجمهورية الدومينيكية كمراقبين. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير المكتب؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد المؤقت لدائرة الاستراتيجية والمعرفة، ومدير شعبة البحوث وتقييم الأثر؛ ومدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي؛ والقائم بأعمال شعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا؛ ومدير برنامج قطري من الشعبة؛ وسكرتيرة الصندوق المؤقتة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

5- وشارك السيد Zaal Margvelashvili، كبير المستشارين والممثل الدائم المناوب لجورجيا لدى الصندوق، كمراقب في المناقشات بشأن تقييم أثر مشروع دعم الزراعة في جورجيا، وتشاطر مع اللجنة وجهة نظر الحكومة.

**البند 2 من جدول الأعمال. اعتماد جدول الأعمال**

6- يحتوى جدول الأعمال المؤقت على البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم أثر مشروع دعم الزراعة في جورجيا؛ (4) الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019-2020؛ (5) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة؛ (6) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017؛ (7) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (8) مسائل أخرى.

7- تم تعديل جدول الأعمال المؤقت ليتضمن، تحت مسائل أخرى، إعلانا بشأن إطلاق مبادرة- "*مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج*"-؛ وقضايا ذات أهمية بالنسبة للجنة التقييم ناجمة عن المعتكف الثالث للمجلس التنفيذي؛ والإطار الزمني للتعليق على مسودة محاضر الدورة الثامنة والتسعين للجنة.

8- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2017/98/W.P.1، المعدّل بحيث يتضمن ثلاثة بنود تحت مسائل أخرى (سيعاد إصدار الوثيقة لاحقا بحيث تغدو الوثيقة EC 2017/98/W.P.1/Rev.1).

**البند 3 من جدول الأعمال: تقييم أثر مشروع دعم الزراعة في جورجيا**

9- استعرضت اللجنة الوثيقة EC 2017/98/W.P.2، تقييم أثر مشروع دعم الزراعة في جورجيا، وشكرت مكتب التقييم المستقل في الصندوق على التقرير وعلى المنهجية الابتكارية المستخدمة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وكان هذا تقييم الأثر الرابع الذي أجراه مكتب التقييم المستقل خلال عامي 2016 و2017.

10- ونظرا لسوء حالة البنية الأساسية في البلد، والتركيز المحدود على قطاع الزراعة، كان التركيز على البنية الأساسية الريفية صغيرة النطاق، والتأجير الريفي ملائما بشكل خاص للسياق القطري، وكان المشروع متوائما بشكل جيد مع السياسات الحكومية واحتياجات فقراء الريف. وتمت الإشارة إلى أن المشروع قد أدى بالتالي إلى تنشيط الاهتمام بالقطاع الزراعي من جانب الحكومة والشركاء الآخرين. وأشار بعض الأعضاء إلى إمكانية اعتبار الدور التحفيزي لهذا النوع من المشاريع هدفا منذ البداية.

11- أحاطت اللجنة علما بأنه تم تصنيف الإنجاز العام للمشروع على أنه غير مرض إلى حد ما. فمن حيث الفعالية، والكفاءة، والأثر العام على الفقر الريفي، كان المشروع غير مرضٍ إلى حد ما بسبب الطبيعة المتباينة للتدخلات والافتقار إلى التآزر بينها، والبدء المتأخر فيما يتعلق ببعض الأنشطة، والافتقار إلى التركيز على التمايز الجنسي، والأهداف غير الواقعية. وقد ساهم العمل في شراكة وثيقة مع الحكومة في استدامة التدخلات، ولاسيما صيانة البنية الأساسية، وتعزيز المؤسسات. وشكر أعضاء اللجنة الصندوق على التركيز على الزراعة والبنية الأساسية، الأمر الذي شكل تحديا حقيقيا في جورجيا، وتعهدوا بدعم تدخلات مماثلة في المستقبل.

12- وشكرت اللجنة إدارة الصندوق على تقبلها للتوصيات التي قدمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وأشارت إلى أن بعض هذه التوصيات يتم تنفيذها بالفعل وأن التوصيات الأخرى سوف تؤخذ في الاعتبار في جديد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصاميم المشروعات.

13- وأحاطت اللجنة علما بالتصنيف غير المرضي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكرت إدارة الصندوق أنه على الرغم من عدم وجود مؤشر محدد بشأن عدد المشاريع التي ترأسها النساء، فقد بذلت جهود لاستهداف المرأة عن طريق إيجاد فرص عمل وتقريب المياه الصالحة للشرب من الأسر، مما يؤدي إلى تقليص العمل اليدوي وإتاحة الوقت للأنشطة الأخرى.

14- وسأل أحد الأعضاء عن الخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجة قضية التمويل المشترك. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الشراكات التي يتم إرساؤها مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير سوف تركز على استهداف الشباب، وتحسين الثروة الحيوانية في المناطق الجبلية، على التوالي.

15- وردا على تعليق حول التناقض الظاهر بين التوصية باستخدام نهج شامل والنقد القائل بأن تدخلات إدارة الصندوق كانت متباينة وتفتقر إلى التآزر، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن تعبير "الشامل" في هذا السياق يشير إلى عملية تصميم تشاركية لتعزيز الاستهداف وأوجه التآزر في الأنشطة المنفذة.

**البند 4 من جدول الأعمال. الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019-2020**

16- استعرضت اللجنة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019-2020 (الوثيقة EC 2017/98/W.P.3). وأثنى الأعضاء على مكتب التقييم المستقل في الصندوق لأنه خفّض احتياجاته من الميزانية منذ عام 2013 من خلال التركيز المستمر على الكفاءة وتبسيط العمليات.

17- رحب الأعضاء ببرنامج العمل لعام 2018، ولاسيما التقييم المؤسسي بشأن تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، وتقارير التوليفات التقييمية بشأن التمويل الريفي ودعم الابتكارات التقنية، وتقييمات المشروعات المزمعة. وتشمل الخطط تقييمات لخمسة استراتيجيات وبرامج قطرية، وتقييما واحدا للأثر بشأن برنامج تسويق محاصيل البستنة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في كينيا، وثمانية تقييمات لأداء المشروعات، والتثبت من 100 في المائة من تقارير إنجاز المشروعات، التي تتراوح في عددها بين 28 و38 في السنة.

18- فيما يتعلق بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، أبلغ مكتب التقييم المستقل في الصندوق الأعضاء بأن كلا من الوكالات الثلاث أجرى تقييمات برامج قطرية في الكاميرون، وسوف تنظم حلقة عمل مشتركة في فبراير/شباط 2018 لتقاسم النتائج التي تم التوصل إليها وتحديد أوجه تآزر وفرص لتحسين تعاون هذه الوكالات في الكاميرون. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه لم يكن بالإمكان إجراء تقييم مشترك نظرا لعدم وجود برنامج مشترك، وكون أنشطة برامج كل وكالة متميزة.

19- وأشارت اللجنة إلى أن الميزانية المقترحة والبالغة 5.91 مليون دولار أمريكي تشمل حصة عام 2018 من استعراض الأقران الخارجيين، التي تعادل 000 100 دولار أمريكي. وهكذا فإن ميزانية عام 2018 تمثل زيادة اسمية قدرها 1.5 في المائة مقارنة بميزانية عام 2017، تتألف من انخفاض حقيقي بنسبة 1.1 في المائة، وزيادة سعرية بنسبة 2.6 في المائة.

20- ونظرا إلى أن عدد تقييمات أداء المشروعات انخفض من 10 إلى 8، تساءل الأعضاء عن سبب بقاء تكلفة التقييمات في عام 2018 كما كانت عليه في عام 2017، مما يعني زيادة كبيرة في تكلفة الوحدة لكل تقييم. وأجاب مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأن التقنيات المحسنة لجمع المعلومات الارتجاعية من المستفيدين المباشرين، مثل المسح التفسيري، وأنواع أخرى من المسوحات، تطلبت موارد إضافية.

21- وفيما يتعلق بزيادة تكاليف الموظفين بمقدار 000 72 دولار أمريكي عن عام 2017، أبلغ مكتب التقييم المستقل في الصندوق اللجنة بأن هذا كان لتغطية حالات الطوارئ مثل إجازات الأمومة أو الغياب لفترات طويلة لأسباب صحية. ويعود ذلك إلى أن مكتب التقييم المستقل في الصندوق لا يستفيد من احتياطي الصندوق لهذه المصروفات بالنظر إلى الطابع المستقل لميزانيته.

**البند 5 من جدول الأعمال. تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة**

22- استعرضت اللجنة تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، كما هو وارد في الوثيقة EC 2017/98/W.P.4، وتعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق عليه، والمقدمة في ضميمة للوثيقة.

23- غطّى الإصدار الرابع عشر من تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، الذي يستعرض إجراءات المتابعة بشأن التوصيات التي تقدم بها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، 20 تقييما تحتوي على 180 توصية، بما في ذلك المتابعة التاريخية بشأن ثلاثة تقييمات مؤسسية.

24- رحبت اللجنة بالتقرير وبتعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق ذات الصلة، وشكرت إدارة الصندوق على نسبة الأخذ العالية بالتوصيات والتي بلغت 97 في المائة، مقارنة بنسبة 94 في المائة في عام 2016، مما يدل على وجود رغبة واستعداد من أجل التحسين. وشجع بعض أعضاء اللجنة إدارة الصندوق على رفع نسبة الأخذ بالتوصيات إلى 100 في المائة. وأحاط الأعضاء علما باعتراف إدارة الصندوق بأهمية وظيفة التقييم. وعبروا عن تقديرهم للجودة العالية لتوصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق ومساهمته في تحسين الأداء بشأن مبادرات الصندوق وعملياته.

25- التمس الأعضاء توضيحا بشأن عدم متابعة بعض التوصيات، مثل انتداب مدير البرنامج القطري لبنغلاديش. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن بنغلاديش تحتل أولوية عالية بالنسبة لعملية الانتداب، وأن هناك خطط جارية لتسريع عملية اللامركزية.

26- وأعرب عضو عن تقديره لتوصية المكتب ومساهمته في تحسين معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وشكر إدارة الصندوق على المعادلة المنقحة المقترحة. وذكرت إدارة الصندوق بأنها تعتبر أن هذه التوصية قد تمت متابعتها بالكامل في التقرير لأن إدارة الصندوق قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتنقيح المعادلة، على الرغم من أنها ما زالت بانتظار موافقة المجلس التنفيذي التي يتوقع أن تتم في الدورة الحادية والعشرين بعد المائة للمجلس.

27- وأوضحت إدارة الصندوق أسباب عدم الموافقة على بعض توصيات التقييم المؤسسي بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كالتالي:

(أ) **جمع المعلومات الارتجاعية المنهجية بشأن تقدير القطاع الريفي ومتغير الحافظة المعرضة للمخاطر**. وافقت إدارة الصندوق على جمع المعلومات الارتجاعية المنهجية بشأن تقييم أداء القطاع الريفي كتقدير لسياسات ومؤسسات البلد، ولكن ليس بشأن متغير الحافظة المعرضة للمخاطر لأن ذلك يعتبر عملية حسابية لأداء البلد. غير أن متغير الحافظة المعرضة للمخاطر قد تم تعزيزه ويدعى الآن أداء الحافظة والصرف، نظرا إلى أن مستويات الصرف تؤثر في نهاية المطاف على الأداء القطري الإجمالي.

(ب) **استطلاع المزيد من السبل لرصد أداء الصندوق على مستوى البرنامج القطري بما يتجاوز متغير الحافظة المعرضة للمخاطر**. ولم توافق إدارة الصندوق على هذه التوصية لأن البيانات ذات الصلة غير متاحة بسهولة بعد. وفي المستقبل، ومع توفر المزيد من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقارير إنجازها، يمكن إدراج الأداء القطري في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

(ج) **إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الإدارات للإشراف على مخصصات وإعادة توزيع مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بدلا من ترك ذلك للشعب الإقليمية أو لنائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج**. ووافقت إدارة الصندوق على ذلك من حيث المبدأ وسوف تتبع نهجا

مؤسسيا بالنسبة لمخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وإن كان ذلك من خلال الهيئات المؤسسية القائمة، مثل لجنة إدارة العمليات، ولجنة الإدارة التنفيذية.

28- فيما يتعلق بمسألة التوصيات المتعددة والمعقدة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق، شدد الأعضاء على أهمية استقلالية المكتب في صياغة التوصيات المقدمة إلى إدارة الصندوق. وأحاطوا علما بأن المكتب وإدارة الصندوق سيواصلان الانخراط في حوار من أجل تعزيز وضوح التوصيات وتحقيق مواءمة أكبر في سياق المرحلة الثانية من الاتفاقية بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل حول تحقيق الاتساق بين نظم وأساليب التقييم الذاتي والتقييم المستقل.

29- وردا على سؤال عن عدم رصد الإدارة والقيام بالإبلاغ عن متابعة التوصيات الموجهة إلى وحدات إدارة المشروعات، قالت الإدارة إنه بالرغم من أنه لم يتم الإبلاغ عن المتابعة في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، إلا أن المتابعة قد جرت من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصاميم المشروعات، وعمليات استعراض الحافظة. ولا توجد حاليا آليات لإبلاغ اللجنة بشأن التوصيات الموجهة لوحدات إدارة المشروعات، والحكومات. وسوف تتحرى إدارة الصندوق سبلا لجمع المعلومات الارتجاعية بشكل منهجي، والإبلاغ عن التوصيات إلى المشروعات والحكومات، وتتقاسم مقترحا مع اللجنة.

30- وفيما يتعلق برد تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة على التوصية المتعلقة بالاستهداف، أشار أحد الأعضاء إلى أن ذلك غير مرضٍ لأنه لم يظهر بشكل كامل الخطوات التي ستتخذها الإدارة لمعالجة قضايا الاستهداف بشكل عام. ووافقت إدارة الصندوق على أن هناك حاجة إلى إعادة النظر بالنُهج التشغيلية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستهداف في الصندوق في سياق مناقشات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتعهدت بإدراج ذلك في نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر.

**البند 6 من جدول الأعمال: التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017؛ والبند 7 من جدول الأعمال: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق**

31- قامت لجنة التقييم بإجراء استعراض للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة EC 2017/98/W.P.5، مع رد إدارة الصندوق عليه، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، كما هو وارد في الوثيقة EC 2017/98/W.P.6، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق عليه.

32- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وهنأت مكتب التقييم المستقل في الصندوق وإدارة الصندوق على التقريرين الممتازين. وعلى وجه التحديد، عبر الأعضاء عن رضاهم عن تقليص الفجوة بين تصنيفات التقريرين، والتحسن الملحوظ في جودة التقييم الذاتي. وساد شعور بالأسف للاقتصار على ترجمة استعراض التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق فقط باللغات الرسمية الأربع للصندوق. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان من الضروري الاحتفاظ بكلا التقريرين بالنظر إلى أنهما أصبحا أكثر مواءمة الآن. وأوضحت إدارة الصندوق أن التقريرين يوفران صورة شاملة لأداء الصندوق من منظورين، ويعززان بعضهما البعض. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أيضا أهمية الإبلاغ المزدوج إلى الهيئات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يقوم بالإبلاغ عن مجموعة أوسع من المواضيع، مثل الفعالية التنظيمية والكفاءة المؤسسية، حيث يقيس

التقدم المحرز مقابل الأهداف المحددة في إطار قياس النتائج الذي اعتمده مجلس المحافظين كجزء من تقرير مشاورات تجديد الموارد. بينما يوفر التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بشكل أساسي منظورا مستقلا للفعالية الإنمائية للصندوق.

33- أشارت اللجنة إلى الأهمية المعلقة على الأنشطة غير الإقراضية في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ولاسيما فيما يتعلق بحوار السياسات، والانخراط في السياسات. كما شدد الأعضاء أيضا على أهمية تعزيز صورة الصندوق عن طريق الاستفادة من الإبلاغ عن النتائج من الميدان، واللامركزية، والشراكات، وحوار السياسات. ومن شأن الظهور المتزايد للصندوق أن يساهم بشكل كبير في عملية تجديد الموارد، ومبادرات تعبئة الموارد الأخرى. ويقوم الصندوق باتخاذ خطوات على المستوى العالمي والقطري لتعزيز صورته، مثل المشاركة النشطة في العمليات العالمية، بما في ذلك مجموعة السبعة، ومجموعة العشرين، وعمليات الأمم المتحدة. وتساهم اللامركزية وانتداب مدراء البرامج القطرية في إظهار صورة الصندوق في الميدان.

34- يرد أدناه موجز للقضايا التي أثيرت أثناء مناقشة اللجنة للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

**التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق**

35- أحاطت اللجنة علما بالتحسن ذي الدلالة الإحصائية في أداء المشروعات، والملاءمة، والمساواة بين الجنسين، والابتكار وتوسيع النطاق، والصندوق كشريك بين فترتي التجديد الثامن لموارد الصندوق والتجديد التاسع لموارد الصندوق، ولكنها لاحظت أن التصنيفات على غالبية المعايير انخفضت إلى أدنى من أهداف إطار قياس النتائج للتجديد التاسع لموارد الصندوق والتجديد العاشر لموارد الصندوق. كما أحاطت اللجنة علما بتوصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق برفع مستوى الأداء والإيفاء الكامل بأهداف التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما في ذلك الحاجة إلى: استراتيجيات استهداف محددة جيدا؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحسين الرصد والتقييم من أجل جمع أدلة مصنفة، وإجراءات ائتمانية صارمة مصممة خصيصا للسياق القطري، ومنهجة الأنشطة غير الإقراضية.

36- أعرب الأعضاء عن تقديرهم للتغييرات التي أدخلت على معايير التقييمات على مستوى المشروعات، مثل إدراج استدامة الفوائد تحت أداء المشروع، وتبسيط تصنيفات المجالات الفرعية للأثر على الفقر الريفي بحصرها في تصنيف واحد، والتصنيف المنفصل لإدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ورحب الأعضاء بنتائج، واستنتاجات، وتوصيات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، ولا سيما الحاجة لضمان تحول في التصنيفات من مرضٍ إلى حد ما إلى مرضٍ.

37- أحاط الأعضاء علما بالتغير الحاصل من تصنيف مرضٍ إلى مرضٍ إلى حد ما بالنسبة لتعميم القضايا الجنسانية وبناء الشراكات، ورحبوا بالتزام إدارة الصندوق بمعالجة ذلك والتوصيات الأخرى للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وشدد الأعضاء على الحاجة لما يلي: (أ) تعزيز الشراكات؛ (ب) تعزيز اللامركزية كوسيلة لتيسير الانخراط في السياسات؛ (ج) التركيز على الاستهداف والتمايز بين الجنسين؛ (د) استعراض وتحسين النظم والعمليات لتيسير عمليات الصرف.

38- أحاطت اللجنة علما بأن إدارة الصندوق قد رحبت بتوصيات التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق واتخذت خطوات لمعالجتها، مثل تنقيح نموذج العمل قيد المناقشة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وإطلاق مبادرة التميز التشغيلي، وإنشاء فرق مهام بشأن مجالات إصلاح محددة، بما في ذلك استعراض عملية التصميم، والأنشطة غير الإقراضية، واللامركزية، والتعاون التقني بين بلدان الجنوب، والاستهداف، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

39- طلب عضو من مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن يرد على رد إدارة الصندوق بشأن منهجية التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، فيما يتعلق بتفكيك مجموعة بيانات التثبت من تقرير إنجاز المشروع، وتقييم أداء المشروع. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن المنهجية المستخدمة في هذه التقييمات هي نفسها، وكذلك المعايير والأسئلة. وبالتالي ليست هنالك حاجة لتفكيكها.

40- وسيواصل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وإدارة الصندوق حوارهما بشأن المرحلة الثانية من اتفاقية الاتساق لضمان قياس نفس الأبعاد.

41- أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن تكرار التوصية المتعلقة بتعميم القضايا الجنسانية متعمد، وذلك للتأكيد على أهميته لتحقيق التغيير التحولي في المناطق الريفية. وقد أوصى التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بالبناء على أوجه قوة الصندوق، بالإضافة إلى تنقيح طريقة العمل، من أجل تعزيز الملكية الوطنية للتدخلات، وبالتالي تعزيز الجودة والفعالية.

42- أشار أحد الأعضاء إلى أن التنمية ليست موجهة بالضرورة بالأهداف والغايات، وحث الصندوق على بذل المزيد من الجهود نحو تحقيق النتائج والآثار الإنمائية المتوقعة، بالنظر إلى أنه من المتوقع أن يشير التقرير المقبل عن حالة انعدام الأمن الغذائي إلى أن انعدام الأمن الغذائي قد ازداد على الرغم من الأهداف الطموحة المتفق عليها. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن تحديد الأهداف والغايات يجعل من الممكن قياس وتتبع التقدم المحرز في المبادرات، ومن ثم التوصية بتعزيز القدرة على قياس إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. وأشارت اللجنة إلى أن فصل قياس هذين المؤشرين، فضلا عن مؤشرات الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، من شأنه أن يسهل تتبع التقدم الذي تحرزه التدخلات على نحو أفضل.

43- وأكد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على الحاجة إلى معالجة الاختناقات القائمة التي تؤثر على الكفاءة واستدامة الفوائد.

44- رحبت اللجنة باختيار الاستهداف كموضوع تعلم للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2018.

**تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق**

45- يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017 النتائج التي تحققت في عام 2016، مقارنة بالمؤشرات والأهداف المتفق عليها مع الدول الأعضاء في إطار قياس النتائج المؤسسي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2016-2018. وأعربت اللجنة عن تقديرها لوثيقة واضحة وموجزة، مما وفر توازنا ممتازا بين مجالات التقدم وتلك التي تحتاج إلى تحسين.

46- احتوى تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق سمات جديدة مثل ملحق "في محور التركيز" المخصص للأنشطة غير الإقراضية التي يقوم بها الصندوق، والتي تشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة قيد الاستعراض. وشدد الأعضاء على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأعربوا عن تقديرهم للتقرير المرحلي عن الموضوع الذي ورد في تقرير هذا العام. وفي حين رحب الأعضاء بالميزات الجديدة لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، طلب الأعضاء من إدارة الصندوق النظر في إعادة تقديم بعض الخصائص القديمة، مثل: سمة "إشارات المرور" كوسيلة سهلة الاستخدام لإظهار التقدم المحرز؛ واستعراض للأداء السنوي لتوفير سياق للنتائج؛ وحجم حافظة الصندوق وقيمتها الإجمالية، ومبلغ التمويل المصادق عليه أثناء السنة، وذلك بغية تسهيل تفسير النتائج وتحديد المجالات التي تتطلب تحسينات؛ والسبيل للمضي قدما عوضا عن "النتائج"، لإظهار الخطوات التي ستتخذها الإدارة للتطرق لهذه القضايا المحددة.

47- لوحظ أن نسبة كبيرة من المشروعات بقيت مرضية إلى حد ما في مختلف معايير التقييم التي يتبعها الصندوق، وأن التحديات المستمرة لا تزال قائمة على مستوى المشروعات، بما في ذلك الكفاءة التشغيلية، واستدامة الفوائد، وتغير المناخ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. والتزمت إدارة الصندوق باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز التصنيفات المرضية إلى حد ما عن طريق صقل نموذج العمل، ومن خلال مبادرة التميز التشغيلي لتحسين إدارة المشروعات.

48- وأحاطت اللجنة علما بأن إدارة الصندوق قد أجرت تحليلا شاملا لتركيبة قوة العمل، وتقوم باتخاذ خطوات لزيادة نسبة النساء في وظائف الفئة ف-5 وما فوقها.

49- فيما يتعلق بتصنيف حوار السياسات، أقرت إدارة الصندوق بأنه سيبذل المزيد من الجهود لتعزيز انخراط الصندوق في حوار السياسات الوطنية. وأحاطت اللجنة علما بالإجراءات التي اتخذت بالفعل، مثل إدراج مؤشر أكثر متانة، والمنهجية ذات الصلة، لتقييم الانخراط في السياسات على المستوى القطري في إطار قياس النتائج لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وبالإضافة إلى تحسين مسوحات العملاء، ستبذل الجهود لرصد الأداء في حوار السياسات من خلال استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، واستعراضات نتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

50- وردا على تساؤل حول ما إذا كانت السفارات المحلية في البلدان المختلفة مدرجة بين المشاركين في مسح العملاء الذي يجريه الصندوق، أبلغت إدارة الصندوق اللجنة بأن أداة مسح العملاء المحسنة سوف تشمل السفارات، وأن المسوحات ستكون أكثر تركيزا وستجرى بانتظام أكبر.

51- وردا على سؤال بشأن التمويل المشترك، أوضحت إدارة الصندوق أن المساهمات العينية والمتعلقة بالميزانية ليست منفصلة حاليا. وفي إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سوف تنظم إدارة الصندوق كيفية رصد التمويل المشترك المحلي من قبل الحكومات، لأن ذلك لم يكن يتم بشكل منتظم بالنسبة لجميع العمليات وجميع البلدان في الماضي. وأحاطت اللجنة علما بأن إدارة الصندوق سوف تواصل، بالإضافة إلى السعي للحصول على تمويل مشترك من أجل المبادرات الممولة من الصندوق، الاستجابة لفرص المشاركة في تمويل العمليات الممولة في المقام الأول من قبل مؤسسات أخرى، كوسيلة لزيادة التعاون. وأخيرا، تمت الإشارة إلى أن أداء التمويل المشترك يختلف من إقليم إلى آخر.

52- وأوضحت إدارة الصندوق أيضا أن خطوط أساس إطار قياس النتائج يتم تحديدها استنادا إلى أداء العمليات وقت وضعها، كما يتم تحديد الهدف من قبل ادارة الصندوق والدول الأعضاء من خلال مشاورات تجديد الموارد، مع الأخذ في الاعتبار الإصلاحات المتوخاة خلال فترة تجديد الموارد المعنية.

53- فيما يتعلق بالنظرة القائلة بأن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق يميل إلى المساءلة أكثر منه إلى التعلم، أكدت إدارة الصندوق أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق هو واحد من بين عدة أدوات تستخدمها إدارة الصندوق للإبلاغ، وتعهدت بأن تكون أكثر توازنا في الإصدارات المستقبلية. وعبر بعض الأعضاء عن قلقهم لأن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، لم يوفر أمثلة عن الشراكات مع القطاع الخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، نظرا لأن هذه الشراكات قد شكلت إحدى الأولويات لفترة التجديد العاشر للموارد، وطلبوا أن يقوم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق المقبل بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وعن الشراكة مع القطاع الخاص، فضلا عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما.

54- وأخيرا، رحب الأعضاء بجهد إدارة الصندوق تجاه النقد الذاتي في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2017، معترفين بأن ذلك يبشر بالخير بالنسبة للتعلم من التجارب الناجحة والأقل من ناجحة.

**البند 8 من جدول الأعمال. مسائل أخرى**

55- أبلغ رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها، أعضاء اللجنة عن إطلاق مبادرة مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج التي تسمى الآن *برنامج الرصد والتقييم الريفي*، الذي يرمي إلى تعزيز قدرات الرصد والتقييم على المستوى القطري. وسينطلق البرنامج في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وتمت دعوة الأعضاء للمشاركة.

56- بالنيابة عن سكرتيرة الصندوق المؤقتة، تقاسم مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية، مع الأعضاء ملاحظات موجزة بشأن القضايا الناشئة عن المعتكف الثالث للمجلس التنفيذي ذات أهمية بالنسبة للجنة التقييم. وكانت إحدى المسائل التي نوقشت في المعتكف تتعلق بكيفية تعزيز الهيئات الفرعية ووضعها بحيث تقوم بدور أكثر استراتيجية من خلال اجتماعاتها ودوراتها، وتقاريرها المقدمة إلى المجلس. وأتاحت دورات الهيئات الفرعية وتقاريرها فرصة للتوجيه الاستراتيجي والإسهام بمدخلات في مداولات المجلس وصنع القرار. وترد التفاصيل في مصفوفة المعتكف التي نشرت لموافقة المجلس عليها في دورته الحادية والعشرين بعد المائة.

57- دُعيت اللجنة، في دورتها القادمة التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2017، لمناقشة المقصود بتعبير "التوجيه الاستراتيجي" ومضامينه بالنسبة للطريقة التي تعمل بها اللجنة، وإجراءات الإبلاغ الخاصة بها. وعلى وجه التحديد، يمكن النظر في النقاط الرئيسية التالية للمناقشة:

(أ) تقييم كيفية عمل اللجان الفرعية حاليا (النظام الداخلي، والاختصاصات، والمعلومات الارتجاعية من الأعضاء والموظفين عما يعمل بشكل جيد وما يمكن تحسينه)؛

(ب) مقارنة إجراءات تقديم تقارير اللجان مع إجراءات المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

58- واستنادا إلى نتائج مثل هذه المناقشات ضمن اللجان الفرعية، سيتم إعداد وثيقة مناقشة للنظر فيها أثناء المعتكف الرابع للمجلس التنفيذي الذي سيعقد في أبريل/نيسان 2018.

59- ونظرا للإطار الزمني المحدود لإعداد والموافقة على مسودة محاضر الدورة الثامنة والتسعين، اتفق الأعضاء على تقديم تعليقاتهم خلال يوم واحد، لكي يتم تشاطر الوثيقة مع المجلس التنفيذي من أجل دورته الحادية والعشرين بعد المائة.

60- وشكر رئيس اللجنة جميع المشاركين على مساهماتهم في مداولات الدورة، والمترجمين والموظفين المساعدين على دورة ناجحة.